اذ كان الاطلاق بطريق الاشتراك او على جواز الجمع بين الحقيقة
والمجاز اذ كان حقيقة في احدهما مجازا في الاخر وقيل في الاية
غير ذلك فتنبه اول الاية رد على المجسمة واخرها اثبات ففيه
رد على المعطلة النافين لزيادة الصفات وقدم النفي على الا
ثبات لان التخلية مقدمة على التحلية   ولم يكن له كفوا احد
اي ليس احد مماثلا له لا في الذات ولا في الصفات   وذلك لانه
لو حصلت المماثلة فيه بشيء وذلك لان هذه شرطية مركبة من مقدم
وتالي والتالي باطل فالمقدم مثله الذي هو المشابهة فثبت
نفي المشابهة ونفي المشابهة في الذات وفي الصفات الذي اشار
اليهما فيه اثبات اقسام الوحدانية فلا يصح الاستدلال بالوحدانية
على نفي المشابهة   اي لدله ذكرا او انثى   ولا والدا اراد به
جنس الوالد اي من له عليه ولادة ابا او اما ادنى او اعلى
او من وجه اراد بها ما يشمل السرية   ولا شريك له في افعاله
الاولى ان يقول في الافعال لانه لا رتبة لا تنفى ان لغيره افعالا
ولا يخفى انه لا عموم في قوله الله اله واحد بحيث يشمل جميع الا
قسام الخمسة المتقدمة فليكن قوله ولا شريك له من عطف
الخاص على العام وان خص بما عدا ذلك فهو من عطف المغاير
اذ منه الايجاد الاولى ان يقول اذ منه الوجود لان الايجاد
عبارة عن تعلق القدرة بوجود المقدور فلا يتصف بكونه شيئا منه
والاختراع عين الايجاد   معنى كلامه الخ اي فاللام فيهما
بمعنى الفاء وابتدا مصدر بمعنى اسم المفعول وانقضا بمعنى اسم
الفاعل اي فليس مبتدا اي مفتتحا وجوده فيكون له اول ولا منقضيا
فيكون له اخر   فيكون له اول متفرع على المنفي وكذا قوله فيكون
له اخر فهو واجب الوجود الخ اي لا يقبل الانتفا لا اولا ولا اخرا
قصد بذلك ان كلام المص هذه اشارة الى عقيدة الوجود

والقدم

القدم والبقا وذلك لانه اذا لم يكن وجوده مفتتحا ولا منقضيا يلزم منه
كونه موجودا واجبا له الوجود فهذه عقيدة الوجود التي اشار لها
السنوسي بقوله وجب الوجود ولا يخفى انه يلزم منه اي من الوجود
الموصوف بكونه واجبا القدم والبقا اللذان اشار لهما السنوسي
بقوله بعد والقدم والبقا فاشار لهما هنا بقوله فمحال في
حقه الاولية والاخرية   وكانه قصد الخ لا يخفى ان هذا
القصد لا يلتئم مع ما قرره وكان بل اشارة الى حل اخر احسن من المتقدم
وحاصله ان الاولية عليه بمعنى السبقية على الاشيا
والاخرية بمعنى البقا الثابتين له تعالى وان القصد ليس لسبقيته
الاشيا ابتدا ولا لبقائه انقضا لجلا فسبقية الاب على الابن قبلها
ابتدا وبقا ابنه بعده له انقضا فلا استحالة في الاولية والاخرية
على هذا الجواب   كنهه الخ اضافة كنه لما بعده للبيان فان
قلت هذا مشكل فقد عرفوا العلم وعرفوا القدرة وغيرهما بما
هو معلوم وهذا يقتضي معرفة الكنه قلت لا نسلم لان
التعاريف كما تفيد معرفة الشيء اي كنهه تفيد تمييزه عما عداه
الذي هو المراد فهو تعريف بالرسم لا بالحقيقة   من باب
اولى اي لان الصفة في حد ذاتها شانها الظهور وتبلى بادراك
ذاته لان الباري يعلم والعلم يتعلق بالمعلوم على ما هو به اذ لو
تعلق على خلاف ما هو به لكان العلم جهلا والخلف لفظي اذ الثاني
يقر بانه لا يحاط به والعقول قاصرة عن ادراك جلاله والاول
معترف بانه عرفه العارفون بدلالة الايات وتحققوا اتصافه
بواجب الصفات   ولا يحيط باسره الخ الاحاطة والعلم مترادفان
وقيل لا فالمتعلق بالمحسوسات علم واحاطة والمتعلق بغيرها
علم وليس باحاطة   اي شانه وليس المراد به الامر الذي
هو ضد النهي لان الخلق مكلفون به فلا بد من علمهم به قاله تت

لو دل الشيء وقيل بادراك حقيقة ذاته
او من يتعلق بها ... عليه وسلم في الدنيا
او للمؤمنين ... في الاخرة ... او اقله
لصفاته ... الادراك ... لان
الهام ... البعض ... دون
الباري ... علمه ... العباد ... ويعلم
اذ تعلق ... او علم ... علومه
او ذوي ... نسبه ... العلم
له بصفاته ... علمه ...
ويكون ... بالصفات مع
اي ولو ... والمعرفة بالصفات
او العلم ... كان العلم
نعوت الله ...
... ناسي ورد